كلية الحقوق

# الملك المشرّع

# فى مصر الفرعونية

# The lawgiver king in pharaonic Egypt

الدكتور

على أبو الفتوح عبدالعظيم الحمّامى

دكتوراه فى القانون

مأذون شرعى بالباجور – المنوفية

omaraboelfatouh@gmail.com

**مستخلص البحث**

لم تعرف مصر الفرعونية المجالس النيابية التى تملك سلطة التشريع فى النظم القانونية الحديثة، إذ كان الملك هو صاحب السيادة والحكم، وهو المشرع والقاضى والمنفذ لما كان يقضى به، لذا يمكن القول بأنه جامع كافة السلطات بين يديه، وهذه الفكرة مبنية فى أساسها على اعتبار دينى وهو أن الملك إله أو ابن إله يمشى على الأرض.

وزخرت مصر الفرعونية بالكثير من الملوك المشرعين، الذين صدرت عنهم ليست قوانين فحسب، بل مدونات قانونية تضم عدة قوانين، وكانت من أهم هذه المدونات مدونة الملك حور محب ومدونة الملك بكوخوريس اللتان زخرتا بالعديد من القوانين ذات النفع العام والمضادة للفساد والظلم، واللتان تؤكدان معرفة مصر الفرعونية للتشريعات القانونية بمعناها الفنى والصادرة عن الملك بإعتباره المشرع، أى صاحب الاختصاص التشريعى المقصور عليه وحده.

الكلمات المفتاحية:

- مصر الفرعونية.
- القانون.
- الملك.

Abstract:

Pharaonic Egypt did not know parliamentary councils that had the authority to legislate in modern legal systems, as the king was the one who had sovereignty and rule, and he was the legislator, judge, and implementer of what he decided. Therefore, it can be said that he gathered all powers in his hands, and this idea is based on a religious consideration, which is that the king is a god or the son of a God who walks on earth.

Pharaonic Egypt was replete with many law-making kings who issued not only laws but also legal codes. Among the most important of these codes was the code of King Horemheb and the code of King Pacochorios, which were full of many laws of public benefit and against corruption and injustice, which confirm Pharaonic Egypt's knowledge of legal legislation in its technical sense issued by The king as the legislator, i.e. the one with legislative jurisdiction limited to him alone.

Keywords:

- Pharaonic Egypt.
- Law.
- The king.

## مقـدمــة

يُعد القانون الفرعونى أقدم القوانين المعروفة فى التاريخ البشرى، مما يدل على أن المجتمع المصرى القديم قد وصل إلى درجة كبيرة من المدنية، إلا أن معلوماتنا عن هذا القانون محدودة بسبب قلة الوثائق التى عثر عليها الأثريون خاصة فى فترات الضعف والانحلال، ورغم قلة الوثائق عن هذا العصر إلا أن العلماء إستطاعوا الوقوف على الحالة القانونية التى كانت عليها البلاد منذ أقدم العصور إعتمادًا على النقوش والكتابات التى إكتشفت من الأثار المصرية وأوراق البردى(١).

وكان نظام الحكم فى مصر القديمة نظامًا ملكيًا وذلك منذ عصر الملك مينا وحتى نهاية العصر الفرعونى(٢)، وارتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعتقدات الدينية التى تنظر إلى الفرعون بأنه إله بين البشر، حيث تلقى ملوك الدولة القديمة الملكية من الآلهة، وبموجب تلك الصلة تمتعوا بسلطات تصل إلى حد الإطلاق فى كافة المناحى، فالفرعون هو الدولة وهو مالكها ومالك أرضها، النافذ أمره فى جميع ما يخصها، باعتباره إله أو ابن الإله، ومن مظاهر تلك السلطة أن أصبح هو المشرع والقاضى وكذلك المنفذ لما يقضى به.

وبشأن التشريع فقد عرفت مصر الكثير من الملوك المشرعين، والذين صدرت عنهم ليست قوانين فحسب، بل مدونات قانونية، وفى هذا البحث سوف نبحث ونؤصل فكرة الملك المشرع كفكرة

---

**(١) يرى بعض الشراح أنه على الرغم من كل الوثائق المكتوبة التى وصلت الينا عن مصر القديمة، فإننا لا نملك مجموعة القوانين التى يمكن مقارنتها بالقوانين الأسيوية، ولا أى إشارات نصية لمثل هذه القوانين فى أى مكان آخر. فى ذلك انظر:**

**Nicolas Johannes Van Blerk: The concept of law and justice in ancient Egypt, with specific reference to the tale of the eloquent peasant submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts with specialization in ancient languages and cultures at the university of south Africa march 2006, p. 28.**

**(٢) يذهب البعض إلى أن اتحاد إقليمى مصر (الصعيد والدلتا) فى مملكة واحدة فى عهد الملك مينا لم يكن هو أول اتحاد فى تاريخ مصر، بل كان مسبوقًا باتحاد آخر بعدما انتصرت مملكة الدلتا على الصعيد، ويرجعون هذا الاتحاد إلى الفترة ما بين ٥٠٠٠ ق.م وحتى ٣٥٠٠ ق.م، لكن عُرى هذا الاتحاد تفكك واستقل كل إقليم على حده حتى توحدت من جديد على يد الملك مينا. فى ذلك انظر: جون ولسون، الحضارة المصرية، ترجمة د.أحمد فخرى، مكتبة النهضة المصرية، بدون سنة نشر، ص٩٩، برستد، فجر الضمير، ترجمة د. سليم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٣-٥.**

قانونية واقعية شهدتها مصر الفرعونية، ونسوق نموذجان عليها وهما المدونتان القانونيتان اللتان أصدرهما الملكان حور محب وبوكخوريس.

وبناءً على ما تقدم وتأسيسًا عليه نقسم هذا البحث إلى مبحثين، نتناول فى المبحث الأول سلطات الملوك الفراعنة التشريعية، ثم نعرض فى المبحث الثانى لبعض النماذج التشريعية التى صدرت فى مصر على أيدى ملوكها الفراعنة، ونعنى بذلك تشريعى الملك حور محب وبوكخوريس، وذلك على النحو التالى.

**المبحث الأول:** سلطات الملوك الفراعنة التشريعية.

**المبحث الثانى:** نماذج تشريعية فى مصر الفرعونية.

## المبحث الأول
## سلطات الملوك الفراعنة التشريعية

**١- تمهيد وتقسيم:**

تمتع الملوك الفراعنة بسلطات متنوعة تصل إلى حد الإطلاق، باعتباره إله أو ابن اله يمشى على الأرض، فهو صاحب السيادة والملك، وله تعود ملكية جميع الأراضى المصرية، فهو صاحب السلطتين الدينية والزمنية، بما مؤاده أنه المشرع والقاضى الأسمى فى البلاد، وإن جادل بعض المؤرخين فى سلطته التشريعية الثابتة له بالأدلة، ورغم ذلك فإن لهذه السلطة قيود تحدها منها ما يرجع إلى القانون والدين والعدالة فضلًا عن فكرة الخير.

وترتيبًا على ما تقدم سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتناول فى المطلب الأول منها النتائج المترتبة على ألوهية الملوك الفراعنة، ثم نعرج فى المطلب الثانى لبيان السلطة التشريعية للملك والخلاف الدائر حولها، على أن نختم ببيان القيود المفروضة عليه فى مطلب ثالث، وذلك على النحو التالى.

### المطلب الأول
### نتائج ألوهية الملوك الفراعنة

**٢- تمهيد:**

تلقى الملوك الفراعنة ابتداءً من ملوك الدولة القديمة الملكية من الألهة، بما مؤداه ولازمه أنه صاحب السلطة المطلقة وسيد البلاد، واعتمدت شرعية كل ملك على الوفاء بالتفويض الذى كلفته به الألهة، والذى كان أهم عنصر فيه من المنظور القانونى هو واجب العدالة ودعمها، وترتبت بعض النتائج على إعتبار أن الملك هو الإلة وصاحب السلطة، ومن هذه النتائج:

**٣- السيادة والحكم:**

كانت السيادة والحكم للملوك الفراعنة، وترتب على ذلك عدم اشتراك المصريين فى الحكم والسيادة، فعندما توحدت البلاد على يد مينا كان هو الصورة الحية للألله على الأرض، فأصبح هو مستودع ومستقر السلطة الألهية، أى تركزت السلطة والسيادة فى شخص الملك وذلك منذ ولادته[١]، بما مفاده ومؤداه حرمان المصريين من إدارة شئون الحكم، فلم تعرف مصر الفرعونية نظام المجالس النيابية[٢].

---

**(١) جون ولسون، الحضارة المصرية، المرجع السابق، ص١٧٦ومابعدها.**

**(٢) د. صوفى أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص٤٤٥.**

**٤- ملكية أراضى مصر:**

كان من نتائج ألوهية الملك أنه يرث عن أجداده السلطان والسيادة، فضلًا عن الأراضى التى خلقوها، وبالتالى فكان مالكًا لجميع الأراضى فى مصر، وتضمنت ملكية الفرعون لأراضى مصر أن تم تخصيص معابد خصصت للعبادة الملكية لعبادة الفرعون حال حياته وإقامة الشعائر الدينية بعد وفاته[١]، أما الشعب فلا يتمتع بحق تملك الأراضى ملكية تامة، بل لهم حق الإنتفاع بها وذلك على سبيل المنحة من الملك[٢]، ويمكن أن نذهب من هذه الوجهة أن ملكية الفراعنة لأراضى مصر لم يكن مطبقًا على إطلاقه من الناحية العملية[٣].

**٥- السلطات بيد الملك وحده:**

يمكن القول أن شخصية الملك قد إندمجت فى شخصية الدولة، فالدولة هى الملك والملك هو الدولة، وتشير الوثائق إلى أن الملك جمع بين يديه كل سلطات الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية[٤] باعتباره إلهًا بين البشر، وترتب على ذلك أنه جمع كل سلطات الدولة سواء السلطات

---

**(١) تم تخصيص إدارتين للإشراف على معابد الملك، الأولى يطلق عليها(برديشير) أى البيت الأحمر، وقد اختصت بالإشراف على عبادة الفرعون أثناء حياته، والثانية إدارة (بردجيت)أى بيت الخلود، وقد اختصت بالإشراف على عبادة الفرعون بعد مماته، وقد أوقف الملوك على هذه الإدارة الكثير من الأراضى الزراعية، وتم اندماج هاتين الإدارتين فى إدارة واحدة فى عصر الأسرة الرابعة تحت مسمى (برودات) أى بيت الصباح. فى ذلك انظر: د. السيد فوده، القانون الفرعونى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص٦٥-٦٦.**

**(٢) تطبيقًا لذلك المبدأ فقد تأثر الملوك البطالمة بهذه الفكرة أثناء احتلالهم مصر، فاعتبروا مصر مملوكة لهم باعتبارهم هم ورثة العرش.**

**(٣) د. شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون، بدون جهة وسنة نشر، ص٤٥.**

**(٤) تؤكد النصوص والوثائق أن ولاية القضاء كانت من اختصاص الملك وحده، باعتباره إلهًا حيًا فكان هو القاضى والمشرع الأعلى، وكان يتولى سلطة القضاء بنفسه فى حالات نادرة، ويعهد بها إلى قضاة فى معظم الحالات، وهؤلاء القضاه كانوا من المدنيين فى عهد انفصال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية، وتبدو مظاهر إنفصال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية فى أن المختصين بإدارة شئون الدولة كانوا من المدنيين، وفى استقلال شئون الإدارة عن الدين، وفى اختصاص إحدى إدارات الدولة بالشئون الدينية، فضلًا عن ذلك تظهر فى عدم وجود أية امتيازات داخل حدود الدولة لرجال الدين. انظر:**

**Pirenne: Histoire des imstitions et du droit prive lancienne egypte, T.2, p. 191.**

**- ومنذ أواخر عهد الأسرة الرابعة أصبح هؤلاء القضاة من رجال الدين حيث تحولت الدولة إلى دولة دينية، ورغم ذلك فإن الأمور الأكثر الأهمية كانت ما تزال تحال إلى الملك بنفسه باعتباره القاضى الأول والأعلى. انظر:**

**VerSteeg. R: Law in ancient Egypt. Durham, North Carolina: Carolina Academic Press, 2002, p.18.**

الدينية أو الزمنية فى يده[١]، وظهر هذا التركيز السياسى والدينى خلال حكم الأسرتين الثالثة والرابعة[٢].

فمن ناحية السلطة الدينية، فالملك هو الكاهن الأعظم والمسيطر على شئون الدولة الدينية، فهو حلقة الوصل بين الشعب واللألهة، وليس لأحد أن يملى عليه شيئًا أو يشاركه بأى شكل فى شئون الحكم، ومن ناحية السلطة الزمنية نشير إلى انعقاد القيادة العليا للجيش له، حيث تدل الوثائق على أن الكثير من الملوك الفراعنة قادوا الجيش فى كثير من المعارك[٣].

## المطلب الثانى
## التشريع بالمعنى الفنى
## فى مصر الفرعونية

**٦- تمهيد:**

تمتع الملوك الفراعنة بسلطات تشريعية مطلقة، فكان التشريع من إختصاص الملك وحده، فكان يقع على عاتقه مسؤلية وضع قوانين جديدة وإصلاح القوانين القائمة، فهو أعلى سلطة قانونية فى مصر القديمة[٤]، وقد فوَّض بعض صلاحياته فى الحفاظ على العدالة إلى القضاة الذين كانوا

---

**(١) ورد بنصوص الأهرام أن الملك (هو رب الحكمة ومدة حياة الملك هى الأبدية، وأنه إذا أراد فعل وإذا لم يرد لم يفعل). فى ترجمة هذه النصوص انظر: بريستد، فجر الضمير، المرجع السابق، ص١٠٤ -١٠٥.**

**(٢) د. السيد فوده، المرجع السابق، ص٧٠، ود. محمود سلام زناتى، موجز تاريخ القانون المصرى، بدون جهة وسنة نشر، ص٦٠.**

**(٣) د. مصطفى صقر، مراحل تطور القانون فى مصر، بدون جهة وسنة نشر، ص١٣٣، وانظر كذلك:**

**Aymard – Auboyer; L'orient et la Grèce antique, paris1957, p.25.**

**(٤) على الرغم من أن الملك كان أعلى سلطة فى البلاد، إلا أنه كان يفوض فى كثير من الأحيان الحق فى إتخاذ القرارات القانونية إلى سلطة أدنى (الوزير) فى ذلك انظر:**

**Shupak, N: A new source for the study of judiciary and law of ancient Egypt: The Tale of the Eloquent Peasant. JNES, 51: 1-18. 1992, p.5.**

يعتبرون كهنة المعبد[١]، إلا أن هذه السلطة الملكية كانت محدودة ومحكومة بما يمكن أن نطلق عليه الأوامر الإلهية، وكان هذا هو المبدأ السائد على نطاق واسع فى الأخلاق المصرية القديمة[٢].

وعلى ذلك كان التشريع من إختصاص الملك وحده[٣] وكان يصدر فى صيغ مكتوبة تحفظ فى دار العدالة تحت إشراف الوزير، ويعد تقنين ( تحوت) أول تقنين فى مصر القديمة[٤]، والذى تم وضعه عام ٤٢٠٠ ق.م قبل توحيد القطريين على يد الملك مينا (نارمر)، ويقصد بالتشريع فى هذا المقام إرادة السلطة العامة بقصد إصدار قاعدة قانونية وإلزام الجميع بإحترامها[٥].

**٧- الأدلة على وجود التشريعات فى العصر الفرعونى.**

يجادل بعض الشرَّاح من أنه لم توجد بمصر خلال العصر الفرعونى قوانين أو تشريعات بالمعنى الدقيق، إستنادًا إلى أنه لم يتم العثور على وجود تقنينات فى مصر خلال هذا العصر، والتى يمكن مقارنتها بالقوانين الأسيوية، ولا توجد أى إشارات نصية لمثل هذه القوانين فى أى مكان آخر[٦]، فضلًا عن ذلك فإن القوانين المنسوبة إلى الملوك فى العصر الفرعونى لا تمثل سوى

---

**(1)Nicolas Johannes Van Blerk: The concept of law and justice in ancient Egypt, P.R, p.25.**

**(2)Morschauser.S.N: The ideological basis for social justice/responsibility in ancient Egypt. In Irani, K.D. & Silver, M. (eds). Social justice in the ancient world: 101-113. Westport: Greenwood Press. 1995 p104**

**(3)Nicolas Johannes Van Blerk: The concept of law and justice in ancient Egypt, P.R, p.25.**

**(٤) تم صدور تقنينات أخرى بعد تقنين تحوت كان أهمها تقنين الملك ساسوحيس من ملوك الأسرة الرابعة، وكذا تقنين الملك سيسوتسيس من ملوك الأسرة الثانية عشرة، وتقنين الملك بوكخوريس مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين والذى سنتناوله كدليل على الملوك المشرعين فى المبحث الثانى من هذا البحث، ثم تقنين الملك أمازيس من ملوك الأسرة السادسة والعشرين، وأخيرًا الملك (نفتريس الأول) مؤسس الأسرة التاسعة والعشرين. انظر: د. على بدوى، التاريخ العام للقانون، بدون جهة وسنة نشر، ص٩٣.**

**(٥) يذهب البعض من شرَّاح القانون فى العصر الحديث إلى أنه يقصد بالتشريع كمعنى عام وضع القواعد القانونية اللازمة لحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس بغض النظر عن كوَّن تلك القواعد قد نتجت عن مصدر معروف من مصادر القاعدة القانونية والعرف والقضاء. انظر فى ذلك:**

**Planiol: Traite ele memntaire de droit civil,T.i.,p,48**

**(6)Wilson.J.A: Authority and law in ancient Egypt, jaos, supplement to 40, 1954, p5.**

(قرارات فردية)، وأن اصطلاح Heb (القانون) لا يمثل سوى العرف أو العادة، فالعدالة كانت تولد مصادفة بمناسبة صدور الأحكام دون أن يكون لها وجود مسبق لنصوص قانونية[١].

إلا أن هناك آراء أخرى مرجوحة تذهب إلى خلاف ذلك، وتقود فى مجملها إلى وجود قواعد قانونية مصدرها التشريع المقصور على الملك وحده خلال هذا العصر ومن هذه الأدلة:

١- ما ذكره ديودور الصقلى من أن مصر الفرعونية عرفت عدة تقنينات خلال عصرها الفرعونى، مثل (تقنين تحوت) و(تقنين بوكخوريس) و(تقنين أمازيس) و(تقنين ساسوجيس فى النصف الثانى من الألف الثالث قبل الميلاد)، و(تقنين سنوسرت) أحد ملوك الأسرة الثانية عشرة، و(تقنين دارا) أحد ملوك الأسرة السابعة والعشرين[٢].

٢- ما قرره بعض علماء المصريات بأن مصر القديمة كانت لديها قوانين مكتوبة، وأنه كان هناك مجموعة من القوانين المعقدة للغاية[٣]، فضلًا عن قوانين شديدة التفصيل والتى اختفت تمامًا[٤].

٣- أشار البعض[٥] إلى مجموعة من القوانين من هيرموليس تمثل أول دليل ملموس على القوانين المكتوبة فى مصر القديمة، ويبدو أنها تعود إلى الأسرة الرابعة والعشرين - حوالى(٧٠٠) قبل الميلاد- وتعد النظير المصرى لمجموعات القانون العظيمة لبلاد ما بين النهرين، ويرى فرستيج أن غياب القوانين المكتوبة يترك خيارًا أخر غير (إعادة اختراع) النظام القانونى المصرى عن طريق الأدلة الموجودة مثل العقود والوصايا والمحاكمات الجنائية والأفعال، ويرى أن المصريين القدماء كان لديهم نظام قانونى وظيفى من هذه المصادر واتبعوا السوابق القضائية بإستخدام مبدأ مماثل لمبدأ اتخاذ القرار[٦].

٤- وجود كاتموا أسرار الملك، والذين كان من ضمن مهامهم معاونة الملك فى إعداد القوانين، فضلًا عن أنهم شكلوا مجلسًا كانت من مهامه إعداد القوانين[٧].

---

**(1)Wilson.J.A: P. R, p.5.**

**(٢) ديودور الصقلى فى مصر، ترجمة وهيب كامل، دار المعارف، بدون سنة نشر، ص١٦١ وما بعدها.**

**(3)VerSteeg. R: Law in ancient Egypt.P.R, p9.**

**(4)Breasted, J.H: A history of Egypt: From the earliest times to the Peson conquest, 2nd ed, London: Hodder & Stoughton,1909, p80.**

**(5)VerSteeg. R: P.R,p9**

**(6)VerSteeg. R: P.R,p9**

**(٧) د. محمد على الصافورى، القانون المصرى القديم، مكتبة الولاء للطبع والتوزيع بشبين الكوم، ١٩٩٣-١٩٩، ص١٦١.**

٥- ما وجد فى إحدى البرديات التى نشرت مؤخرًا من الأسرة الثانية عشرة تستشهد بخمسة قوانين تتعلق بالهاربين[١] تم العثور عليها، والتى تدل على أنه قد وجدت قوانين فى مصر الفرعونية بالمعنى الدقيق، وأن هذه القوانين كانت وسيلة للتعبير عن العدالة، فضلًا عن أوراق البردى، والتى وإن كانت لا تشير بطريقة قاطعة إلى وجود القانون بالمعنى الدقيق فى مصر الفرعونية، إلا أنها قاطعة الدلالة على إصدار القضاة أحكامهم طبقًا لنصوص قانونية موضوعة سلفًا[٢] مثل مرسوم حور محب، الذى يشير إلى استعادة القانون، وإعطاء القوانين للقضاة للحكم بمقتضاها، مما يعنى وجود كتب قوانين فى مصر[٣].

٦- أنه تم إنشاء دواوين لتسجيل وحفظ القوانين، والتى يصدرها الفرعون وتحفظ فى قاعة حورس الكبرى[٤].

٧- السوابق القضائية وإن كانت لا تعدو فى حقيقة الأمر من أنها وسيلة لبيان طريقة تفسير القانون دون أن تكون ملزمة للقاضى، وإذا كان ما يميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد التى تنظم سلوك الأفراد هو عنصر الردع (الجزاء) الذى توقعه السلطة على المخالف، فنجد أن الأمر كان معروفًا فى مصر القديمة، حيث كانت القاعدة القانونية مصحوبة بعنصر الجزاء، وتشير بعض الوثائق إلى وجود قوانين جنائية فى مصر الفرعونية تحدد وتبين الجرائم والعقوبات، فضلًا عن وجود بعض القوانين المدنية[٥]، وخلاصة القول أن مصر الفرعونية عرفت المدونات القانونية، وكانت هذه المدونات بمثابة التشريعات.

٨-عثور الاثريون على بعض النصوص التشريعية فى صورة قوانين أو مراسيم ملكية مثل اللفائف الأربعين، وهى تحوى نصوصًا للقوانين التى تم العثور عليها فى مقبرة الوزير (رخ مى رخ) وزير الملك تحتمس الثالث (١٤٦٠- ١٤٣٦) أشهر ملوك الأسرة الثامنة عشرة، كذلك المرسوم الذى أصدره الملك بيبى الأول (٢٤٢٠ -٢٣٩٥) ق. م، وهو أول ملوك الأسرة السادسة والمعروف بمرسوم دهشور، والخاص بإعفاء بعض الملاك من الضرائب[٦]، بما مؤداه أن مصر الفرعونية لم

---

**(1) Shupak. N: P.R, p. 9.**

**(٢) د. السيد فوده، المرجع السابق، ص٣٩.**

**(3) Shupak. N: P.R, p. 9.**

**(٤) د. محمد على الصافورى، المرجع السابق، ص٢٦١.**

**(٥) تناول قانون الملك (حور محب) بعض المسائل الجنائية وبعض التنظيمات الإدارية. انظر: د. السيد فوده، المرجع السابق، ص٤٠.**

**(6) Pirenne: Op.Cit., pp. 252-267.**

تعرف التشريعات والمدونات القانونية فحسب، بل غلف طابع الإتقان هذه المدونات والتشريعات[١].

ومما هو جدير بالذكر أن تلك التشريعات كانت تصدر كتابة، ويتم تسجيلها وحفظها فى دار العدالة (قاعة حورس الكبرى)، وكان الوزير هو المسئول عن عملية التسجيل والحفظ[٢]، وتكمن أهمية تسجيل التشريعات إذ تعتبر إجراءًا ضروريًا لوضع القانون الصادر من الملك موضع التطبيق، فالوزير هو المسؤل عن تنفيذ القانون وقيامه بهذا الأمر يعد بمثابة توجيه الأمر إلى رجال السلطة التنفيذية لكى يطبقوا ما جاء به[٣]، ومما يؤيد ويدعم ذلك أنه إذا ثار خلاف فى تفسير أى قانون، فإن تفسيره أيضًا من اختصاص مُشرَّعه ومُصدره أى الملك، فيعرض أمر التفسير على الملك الذى يصدر مرسومًا يختم بخاتم الدولة ينص فيه على التفسير الذى يراه ملائمًا[٤].

وخلاصة القول أنه كانت من نتائج ألوهية الملك، أن أصبح هو الدولة والمنفرد بتولى سلطة التشريع، لكن كان من المستحيل من الناحية العملية تصور قيام الملك وحده باعداد القوانين والمراسيم فى دولة واسعة ومتمدينة كمصر، مما أدى إلى الاستعانة ببعض الموظفين –الأجهزة المساعدة– التى تعاونه فى إعداد وتحضير القوانين[٥]، ومن المعلوم ان الملوك الفراعنة قد شكلوا مجلسًا من كاتمى الأسرار كانت مهمته إعداد وتحضير القوانين للملك الذى احتفظ وحده بسلطة إصدار هذه التشريعات[٦].

وحتى لا يحاجج أحدًا بشأن القرارات والمراسيم الإدارية والتى كانت تصدرها تلك الأجهزة المساعدة[٧]، فإنها لم تكن تعنى بأى حال من الأحوال تنازل من جانب الملك عن سلطته التشريعية، وإنما كانت تصدر استنادًا إلى تفويض منه، ومن ناحية أخرى كانت هذه المراسيم والقرارات سواء الصادره من الوزير أو من رؤساء الدواوين الحكومية مقتصر نطاقها على تنظيم العمل الإدارى.

---

**(١) د. السيد فوده، المرجع السابق، ص٤٠.**

**(٢) د. فتحى المرصفاوى، القانون الفرعونى، بدون جهة وسنة نشر، ص٦٥.**

**(٣) د. مصطفى صقر، مراحل تطور القانون فى مصر، المرجع السابق، ص٨٦.**

**(4) Pirenne: Op.Cit., p.448.**

**(5)Morschauser, S.N: P.R, p.104; Nicolaas Johannes Van Blerk: P.R, p.23.**

**(٦) د. محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى، بدون جهة وسنة نشر، ص٨٥.**

**(٧) كان هؤلاء الموظفين لا يتمتعون بأية سلطة ذاتية فهم يستمدون سلطتهم من الملك، وهم مسؤلون أمامه وحده، فهم أدوات مجردة فى يده، ولذلك وصفتهم النصوص الفرعونية بصفات من حواس الجسم مثل (لسان الملك) و(عيون الملك). فى ذلك راجع: جون ولسون، الحضارة المصرية، المرجع السابق، ص١٠٢.**

**٨- القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية:**

ذكرنا فيما سبق أنه كان من نتائج فكرة ألوهية الملك أن تركزت جميع السلطات بيده، سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية، وقد تصعب التفرقة بين القانون (مظهر السلطة التشريعية) وبين المراسيم والقرارات الإدارية (مظهر السلطة التنفيذية)، وبالتالى ظهرت فى الأفق مشكلة التفرقة بينهما[١]، واللذان يختلفان موضوعًا وشكلًا، فمن ناحية الموضوع فالأمر الملكى يعتبر قانونًا إذا كان من الناحية الموضوعية قد أحدث جديدًا فى النظام القانوني كإنشاء حالة قانونية جديدة، مثل الأمر بإعفاء معبد من الضرائب، أما المراسيم الملكية الإدارية فتتعلق بتنفيذ القانون الذى أصدره الملك، كتعيين موظف أو ترقيته أو تنظيم سير العمل الإدارى.

أما من ناحية الشكل فإن القانون يتم تسجيله ويحفظ فى دار العدالة تحت إشراف الوزير الأكبر الذى يحمل الخاتم الملكى، أما المراسيم فلا حاجة لتسجيلها فى دار العدالة وتصبح نافذةً بإمهارها بخاتم الدولة تحت إشراف الوزير، والسبب فى ذلك أن المراسيم تقع فى مرتبة أدنى من القوانين، وترتب على هذه التفرقة أن الملك لم يكن يملك إصدار مرسومًا أو قرارًا إداريًا يكون مخالفًا لقانون معمول به، فالمرسوم ما هو إلا تنفيذ للقانون، وإذا حدث وأصدر الملك مرسومًا مخالفًا للقانون فإن المرسوم لا يطبق، لأنه فى مرتبة أدنى من القانون[٢]، وإذا تم تنفيذه من قبل الموظفين المختصين كانوا عرضةً للجزاء الإدارى والذى قد يصل إلى العزل من الوظيفة، وفى حاله تعارض النصوص يتم رفع الأمر إلى الوزير والذى يرجع بدوره إلى الملك لاستصدار مرسوم آخر[٣].

وعلى ذلك عرَّف القانون الفرعوني فكرة تدرج القواعد القانونية على غرار ما هو معروف ومعمول به فى النظم القانونية الحديثة، حيث يقع القانون فى مرتبة أعلى من المراسيم والقرارات الإدارية[٤].

---

**(1)Pirenne: Op. Cit., p.235.**

**(٢) د. محمود السقا، تاريخ القانون المصرى، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص٥٥.**

**(٣) د. السيد فوده، المرجع السابق، ص٤٦، د. فتحى المرصفاوى، القانون الفرعونى، المرجع السابق، ص٦٧.**

**(٤) د. طه عوض غازى، فلسفة وتاريخ نظم القانون المصرى، بدون جهة وسنة نشر، ص٧٢.**

## المطلب الثالث
## القيود المفروضة على سلطة الملك

**٩- تمهيد:**

إذا كان الملك يجمع بين يديه كل سلطات الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، باعتباره الإله القاضى والمنفذ والمشرع، ومن هذا الوجه الأخير- الملك المشرع- فلا تبدو ثمة حاجة لوجود مجالس تشريعية ونيابية لأن التشريع ليس من إختصاص الشعب[١].

ورغم ذلك يرى أغلبية الشرَّاح أن الملك لم يمارس هذه السلطات على نحو مطلق يذهب به إلى درجة الفوضى، فهذه السلطة محددة بأمر إلهى، وكان هذا هو المبدأ السائد على نطاق واسع فى الأخلاق المصرية القديمة، فضلًا عن أنه كان يوظف هذه السلطات ويوجهها التوجيه السليم من أجل تحقيق غايات سامية[٢] وأن هذا هو مقتضى الأصل الدينى أو الإلهى للحكم، فهو يسعى دائمًا لتحقيق الخير والعدل[٣].

وبالتالى فإن حكم الملوك الفراعنة لم يكن استبداديًا غير مقيد بقيد، حيث أن الطبيعة الإلهية للملك قيد عليه فى حد ذاتها وعلى سلطته، فضلًا عن عدة قيود أخرى، منها ما يرجع إلى القانون ذاته والدين كذلك، ومنها ما يرجع لفكرة العدالة، ومنها ما يرجع لفكرة الخير، وسوف نطوف على هذه القيود فيما يلى.

**١٠- قيود ترجع إلى القانون والدين:**

على الرغم من تمركز السلطات بيد الملك، إلا أنه كان مقيد باحترام القانون الذى يصدره طالما أنه سارى المفعول ولم يتم الغاؤه أو تعديله فهو مقيد باتباع ما تقضى به القوانين واللوائح، فهو مثلًا مقيد فى اختيار موظفيه بحسب ما تقضى به القوانين واللوائح التى تلزم أن يكونوا من بين المثقفين المصريين دون الأجانب لشغل أدنى الوظائف (وظيفة الكاتب) ثم يتدرج الموظف إذا أثبت كفاءته فى الوظائف الإدارية حتي يصل إلى أعلاها، فالمصريون سواسية فى تولي الوظائف ولا تفضيل لطبقة على أخرى، واستمر هذا القيد حتي عهد الأسرة الرابعة حينما أصبح الملك مطلق اليد فى اختيار موظفيه.

---

(1)Nicolas Johannes Van Blerk: The concept of law and justice in ancient Egypt, P.R, p.27.

(2)Morschauser. S.N: P.R, P.109.

(٣) د. محمد على الصافورى، المرجع السابق، ص٥٩.

أما عن التقيد بقواعد الدين فإن الملك من سلالة الإله حورس، إله الخير والذى يحاسبه على أعماله أمام أبيه الإله رع، ولكي يُقبل فى مملكة السماء بعد وفاته يجب ان يكون وفيًا لمبادىء الخير والدين.

**١١- قيد العدالة:**

كانت للعدالة مكانة كبيرة فى نفوس المصريين والذين قدسوها وأطلقوا عليها ( معات) maat وخُصصت لها الألهة التى تعبد من أجلها، ومع زيادة قدرها عند المصريين أسموها ابنة رع وسيدة السماء وعين الألهة وحاكمة القطرين التى لا مثيل لها[١].

والجدير بالذكر أن القضاة كانوا يضعون تماثيل صغيرة حول عنقهم ترمز لهذه الألهة، ليتذكروا دائمًا ربة العدالة وليحكموا بإسمها، وكانوا يقيمون لها الشعائر الدينية حتى تبارك الألهة ما يقضون به من أحكام[٢].

وقد ورد فى تعاليم الحكيم (بتاح – حتب) أحد الحكماء الذين عاشوا فى عهد الأسرة الخامسة أن معات أى (العدالة) عظيمة، وأثرها خالد، ولم يخلقها أحد منذ اليوم الذى صورها فيه خالقها، والويل لمن يجترىء على قوانينها٠٠٠٠ إنها الطريق السوى الذى يجب أن يسير عليه كل من لا يعرف سبيله، ولم يوصل السوء فاعله يومًا إلى مأمن، وربما تمكَّن الإنسان بالغش من الحصول على المال ولكن قوة معات هى الباقية، ويحق للانسان أن يقول ( إنها كانت عتاد أبى من قبلى)[٣].

وخلاصة القول أن الملك كان همزة الصلة بين معات( العدالة) والقانون، فكان عليه أن يعيش حياته وفقًا لمبادىء (المعات) وأن يحافظ عليها ويطبقها فى المجتمع[٤].

---

**(١) د. محمد على الصافورى، المرجع السابق، ص٥٩.**

**(٢) د. فتحى المرصفاوى، فلسفة نظم القانون المصرى، دار الفكر العربى، سنة ١٩٧٩، ص٧٢، د. السيد فودة، المرجع السابق، ص٧١.**

**(٣) هناك نص آخر لوثيقة يؤكد منزلة وقدسية العدالة فى نفوس المصريين جاء فيها( لا تغمى قلبك فى محيرة لإيذاء أى شخص، لا ترتكب غشًا فى الموازين أو المقاييس ولا تقبل رشوة، اقض بالعدل بين الناس ولا تظلم الضعيف لصالح الغنى، ولا تطرد من كان مظهره غير مناسب، ولاترتكب غشًا فى جباية الضرائب ولا تكن قاسيًا ..... إن جميع ما تفعله فى غير عدالة لن يجلب لك البركة، إذ أن مكيالًا واحدًا يعطيه الإله خير من خمسة ألاف تكتسبها بغير حق. إذا جاءك أحد بثروة غير مشروعة فإنها لن تبقى معك ليلة واحدة٠ عند طلوع الصباح لن تكون فى بيتك، وخير للإنسان قلب راض من غنى مقرون بالهموم). مشار لهذا النص لدى: د.محمد على الصافورى، المرجع السابق، ص٦٠، د. فتحى المرصفاوى، فلسفة نظم القانون المصرى، المرجع السابق، ص٧٤.**

**(4)Nicolas Johannes Van Blerk: P.R, p.25.**

**١٢- فكرة الخير**

كان لفكرة الخير قدسية كبيرة لدى المصريين لا تقل عن قدسية العدالة، فالخير هو طريق الحياة الأخروية الأبدية، وهذه الحياة لا يستحقها إلا من من كان خيرًا فى حياته الدنيا، فضلًا عن أن الإله ينتسب إلى الخير لأنه ينتسب إلى الإله حورس بن أوزوريس إله الخير والنماء ولقد قهر حورس الشر متمثلاً فى ( ست)[١].

ومن أهم النصائح التى تضمنت فكرة الخير ما نصح به خيتى الرابع من الأسرة العاشرة لابنه قائلاً (يا بنى تحل بالفضائل ٠٠٠٠هدىء من روع الباكى، ولا تظلم الأرملة، لا تجرد أحدًا مما يملك، لا تطرد موظفًا من عمله، بل كن رحيم القلب، لا ترفع ابن الشخص العظيم على ابن الشخص المتواضع، بل قرب إليك... الإنسان حسب كفاءته[٢].

ولا شك فى أن الملك لابد أن يكون خيرًا، فحرص الملوك الفراعنة على إسترضاء الشعب حتى لا تهتز صورتهم المقدسة فى نظره ولكى يتجنبوا ثورته، وهذا ما أكدت عليه بردية الفلاح الفصيح حين قال الفلاح للملك ( أتم حياة الصدق، أحب داعى الحمد، واطرح الشر جانبًا، أقم العدالة أيها الحميد الذى يثنى عليه الجميع، كن رحيمًا محسنًا، ونقب عن الحقيقة، ولا تكن ظالمًا حتى لا تدور عليك الدوائر يومًا، لا تسلب فقيرًا ماله، ولا تنهب ضعيفًا)[٣].

ويمكن القول بأن الملك كانت عليه ما تسمى بالرقابة الشعبية من شعبه على سلوكه وتصرفاته، وفى هذا يقرر ديودور الصقلى ( أنه عند وفاة أحد الملوك فإن نعشه يوضع فى أخر أيام الحداد أمام مدخل المقبرة، وتشكل محكمة لتنظر فى أعماله حال حياته، فإذا كانت أعماله صالحة أبنته الكهنة وكذا الجمع من الناس الذين حضروا ليشهدوا مراسم الدفن، أما إذا كانت أعماله غير ذلك تصارعوا وحرموه من حق الدفن الرسمى لإعراض الشعب عنه)[٤].

---

**(١) د. محمد على الصافورى، فلسفة نظم القانون المصرى، المرجع السابق، ص٦٠-٦١.**

**(٢) هذه النصائح مشار إليها لدى: د. محمود السقا، فلسفة وتاريخ القانون المصرى، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص٤٥.**

**(٣) مشار لهذه الوصايا لدى: د. فتحى المرصفاوى، فلسفة نظم القانون المصرى، المرجع السابق، ص٧٧.**

**(٤) د. محمود سلام زناتى، تاريخ القانون المصرى، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص٦٨ وما بعدها.**

## المبحث الثانى
## نماذج تشريعية للمك المشرع

**١٣- تمهيد وتقسيم:**

تعد الحضارة المصرية من أقدم الحضارات التى عرفتها البشرية، بل وأكثرها تطورًا وإستقرارًا، وأقدمها معرفة بالقوانين، وفى هذا الإطار نسوق نموذجين دالين بل مؤكدين على أمرين، الأول منهما معرفة مصر الفرعونية الكثير من المدونات القانونية، والأمر الثانى أن هذه التشريعات كانت من اختصاص الملك وحده باعتباره المشرع وصاحب الاختصاص الوحيد بذلك، وهذان النموذجان التشريعيان نسوقهما على حسب المرحلة الزمنية التى صدر فيها كل منهما، وهما مدونتا الملكان حور محب وبوكخوريس، نبين كلُ منهما فى مطلب مستقل، وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول: مدونة الملك حور محب.

المطلب الثانى: مدونة الملك بوكخوريس.

### المطلب الأول
### مدونة الملك حور محب

**١٤- تمهيد:**

يعد الملك حور محب من أهم المشرعين فى التاريخ القديم لمصر الفرعونية، فكان الملك الخامس عشر والأخير من الأسرة الثامنة عشرة، وهو الأكثر شهرة فى المخيلة الشعبية باعتباره الجنرال الذى أصبح ملكًا فى أعقاب ثورة العمارنة، وكان الخليفة الثانى لتوت عنخ أمون والذى أصبح فى عهده أقوى مسئول فى تاريخ مصر(١).

وقد نشأ الملك حور محب بالقرب من الشاطىء الأيمن للنيل بمحافظة المنيا، حيث كان ينتمى إلى أسرة لها قدر من المناصب الهامة فى مصر الفرعونية، حيث كان والده يشغل منصب حاكم إقليم، وبعد وفاة أبيه ورث حور محب الوظيفة عن والده، حيث كانت الوظيفة وراثية(٢).

وفى ظل إفتقاره إلى النسب الملكى(٣) لجأ حور محب إلى حيلة تمكنه من إعتلاء العرش، حيث قام بالزواج من أميرة من أميرات الأسرة المالكة، فقد تزوج من الأميرة (سوت نجمت) ليضفى صفة

---

(1)Karen Margaret (Maggie) Bryson: The reign of Horemheb history historiography and the dawn of the ramesside era, April 2018, p.5.

(٢) د. فايز محمد حسين، تاريخ القانون، دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية،٢٠١٠، ص١١٧-١١٨.

(3)Andrea Gnirs: Horemhab Ein staatsre formator? Neue Bet rach tungen zum Haremhab, 1989, pp. 83-110.

الشرعية على توليه حكم مصر، وبالتالى كانت إحدى أولوياته بعد اعتلائه العرش إعادة التأكيد على أولوية سلطته الملكية، ولذلك فإن مرسوم الكرنك كان على الأرجح مصممًا لدعم شرعية كل من المكتب الملكى وحور محب على وجه التحديد باعتباره صاحبه الشرعى[١].

ويُعد تشريع الملك حور محب وبحق مدونة قانونية، لاشتماله على أكثر من قانون، وفى هذا المقام سوف نعرض له بدءً من اكتشافه حتى أهم السمات المميزة له، باعتباره دليلًا ملموسًا على الملك المشرع فى مصر الفرعونية، وذلك على النحو التالى:

**١٥- اكتشاف التشريع ونشره:**

يعود إكتشاف تشريع حور محب إلى العالم الفرنسى ماسبيرو عام ١٨٨٢م، حيث قام بعمل ترجمة عامة لنصوصه مما جعل الشراح يهتمون به، فقد قام ماكس ملر بفك رموز هذا التشريع وترجمته إلى الإنجليزية والألمانية، بالإضافة إلى المؤرخ برستد الذى قام بترجمته إلى اللغة الإنجليزية، وأخيرًا العالم فليجر بترجمته إلى الإنجليزية ونشره فى مجلة Chtonique de egypte الفرنسية التى تصدر فى بلجيكا اعتمادًا على الترجمة الانجليزية التى قام بها فليجر[٢].

وتجدر الإشارة أن حور محب نشر مرسومه فى معبد أمون رع الكبير بالكرنك، وتوجد نسخة منه مجزأة فى أبيدوس، وهذا يعنى أنه نشر المرسوم فى جميع أنحاء مصر[٣] ليعرف جميع الشعب فى- الأقاليم النائية وكذلك فى المدن – شريعة حور محب، وذلك لتوضيح أهمية المكان وأهمية المرسوم نفسه، ويُعتقد أنها نوع من الدعاية التى عملت على حشد الدعم السياسى والروحى لجميع الملوك الفراعنة[٤].

---

**(١) لم يكن حور محب من الأسر الفرعونية الملكية، إذ كان من عامة الشعب، ولما كان نظام الحكم يأخذ بنظام توارث العرش، فيشترط فى الفرعون أن يكون من البيت المالك سواء أكان وليًا للعهد أو أحد أفراد البيت الحاكم، أو ابنًا لإحدى أميرات الأسرة المالكة، وفى حالات قليلة كان يتولى العرش باعتباره زوجًا لأحدى أميرات الأسرة المالكة، وهو ما قام به حور محب بإقدامه بالزواج من الاميرة (سوت نجمت) لإضفاء الشرعية على توليه العرش. فى ذلك انظر: د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١١٨.**

**(٢) د. باهور لبيب، د. صوفى أبوطالب، تشريع حور محب، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٢، ص١٥-١٦.**

**(3)Bunson, M: Encyclopedia of Ancient Egypt, New York, (1991), p.171.**

**(4)Bunson, M: Encyclopedia of Ancient Egypt, P.R, p.171.**

وهذا المرسوم نقشت نصوصه على لوحة حجرية كبيرة فى معبد الكرنك فى طيبة بصعيد مصر بجوار بوابة حور محب، ولكن عثر على هذا النقش فى صورة سيئة للغاية دون أسطر مكتملة وبالتالى فُقدت الكثير من نصوص هذا المرسوم(١).

**١٦- المرحلة الزمنية لصدور المرسوم:**

ذكرنا أن مرسوم الملك حور محب تم العثور عليه فى حالة سيئة للغاية، وبالتالى فإن الجزء الخاص الذى يُفترض أن يحمل تاريخ صدوره لم يصل إلينا، مما جعل الشراح يجتهدون لمعرفة هذا التاريخ، ناسبين ذلك إلى الفترة التى تولى فيها الملك حور محب عرش البلاد، وهى الفترة ما بين ١٣٣٠ ق. م إلى ١٣١٦ق.م، وتحديدًا بالتزامن مع جلوسه على العرش، حيث كان متقدمًا فى السن وقت توليه حكم البلاد، بالاضافة إلى خبرته بالأحداث والتجارب(٢).

**١٧- دواعى ومبررات إصدار المرسوم:**

يرمى إصدار هذا المرسوم إلى تحقيق بعض الأهداف ومنها:

١- وضع حد للعديد من التجاوزات الإدارية من قبل العسكريين والمسؤلين الذين كانوا ينتهكون العدالة الاجتماعية فى كثير من الأحيان، وذلك لتحقيق إعادة بناء الروابط وتحقيق السلام وإعادة مصر إلى مكانتها(٣).

٢- القضاء على الاضطرابات السياسية والدينية والأسرية، حيث بدأت هذه الاضطرابات عندما شهدت مصر إلغاء معبدها التقليدى تحت حكم أخناتون (١٣٥٢ – ١٣٦٦) قبل الميلاد والذى ركَّز حصريًا على عبادة قرص الشمس(٤).

٣- تحقيق الاستقرار والثبات القانونى وعمومية القواعد القانونية من خلال نشر القواعد القانونية، فنشر القواعد القانونية كانت من أهم مبررات نشر هذا المرسوم فى أكثر من مكان مثل المعابد

---

**(١) توجد نسخة أخرى من المرسوم فى أبيدوس ولكنها وُجدت تالفة أيضًا. فى ذلك راجع:**

**Heba Mohamed Omar: The royal decrees of the new kingdom, faculty of tourism and hotels, Minia university, Egypt, December 2018, p.100.**

**(٢) د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١٢٠.**

**(3)Booth. C: The Forgotten Pharaoh, Chalford Amberley, 2012, p.120.**

**(4)Dimitri Laboury: The literature on Akhenaton and his reign is extensive. See for instan Egypt s false prophet (London 2001), Paris, city of Akhenaten and Nefertiti (London, 2012),p22.**

والأماكن التى يتردد عليها الأفراد، ليطلع عليها أكبر عدد ممكن من الشعب، بالاضافة لإعلام الأفراد بأهمية هذا المرسوم[١].

٤- تعديل نظام الجرائم والعقوبات، حيث كان من أهم أهداف المرسوم إدخال بعض التعديلات على الجريمة والعقاب، لذا فإن هذا المرسوم يعتبر مرسومًا جنائيًا إداريًا بالمعنى الدقيق[٢].

**١٨- أقسام مرسوم حور محب:**

يتكون مرسوم حور محب من أربعة أقسام رئيسية هى:

١- القسم الأول: عبارة عن مقدمة تحتوى على عناوين وعبارات مدح لحور محب وبعض الصفات التى تُخلع عليه[٣].

٢- القسم الثانى: وهو الجزء القانونى، والذى يتعلق بحالات مختلفة من الظلم[٤] واشتمل على قانون ضد مصادرة السفن الناقلة والمستخدمة فى تسليم المستحقات، وقانون أصحاب السفن الذين سرقت بضاعتهم، وقانون ضد التدخل فى تسليم مستحقات الحريم والقرابين الإلهية، وقانون ضد نهب المزارع بحثًا عن جلود الماشية، كما سن قانون ضد الإبتزاز والفساد فى إدارة الايرادات، وقانون ضد الجمع غير القانونى للأعشاب والحبوب والخضراوات، وقانون ضد الاستيلاء غير القانونى على العمل بالسخرة.

٣- القسم الثالث: وهو الجزء الإدارى[٥] والذى يصف تكوين المحاكم القضائية المركزية والمحلية من خلال إنشاء المحاكم (كنبت)[٦] الكبرى فى المدينتين الكبيرتين فى مصر العليا والسفلى ( طيبة وممفيس)، حيث أعاد تنظيم المحاكم والقوى العاملة فى الدولة بما فى ذلك دير المدينة التى تم

---

**(1)Bunson. M: P.R, p.171.**

**- وجدير بالذكر أن هدف نشر المراسيم الملكية كانت الشريعة العامة لكل التشريعات التى وضعت فى العالم القديم بل والحديث. انظر: د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١٢١.**

**(٢) د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١٢١.**

**(3) Heba Mohamed: P.R, P.100.**

**(4) Heba Mohamed: P.R, P.R, P.101.**

**(5) Tyldesley.T: Judgment of the pharaohs, London, 2000, P.31.**

**(٦) كانت المحاكم فى الأساس مجموعات اجتماعية من الأفراد الذين يعملون فى المجالس البلدية، ويمثلون منظمة إدارية محلية تتمتع بسلطة واسعة النطاق لإنفاذ الأوامر الحكومية، ومساعدة الحكومة العليا فى تحصيل أى ضرائب مستحقة من المواطنين، وتكون مسؤلة عن إدارة جميع أنواع الضرائب المشتركة فى مقاطعتهم. فى ذلك انظر:**

**Heba Mohamed: P.R, p.102.**

التخلى عنها خلال فترة العمارنة عندما تعرضت لأضرار بسبب الحرائق، فقد تم بناؤها داخل سور المدينة الممتد[١]، ولكن الملك حور محب لم يكن لديه الوقت الكافى للإشراف على كل قضية على حده، لذلك كان من الضرورى تعيين نواب ووزراء للعمل نيابة عنه[٢].

٤- القسم الرابع: ويشمل الخاتمة وهى عبارة عن سرد ملكى يمدح فيه نفسه، ويعزز الموضوعات الواردة فى المقدمة، حيث يلخص حور محب كيف أسس العدالة فى مصر، وعيَّن مسئولين عادلين للحكم فى القضايا وسحق الفساد بلا رحمة، وتسبب فى النهاية فى ازدهار الأرض، بإلاضافة إلى تعهده بالحفاظ على النظام الجيد والحكم وفقًا للعادات المعمول بها فى المستقبل، وينتهى بالنص على تأكيد ألوهيته وتشبيه إشعاعه بنور الشمس[٣]، والتأكيد على أهمية اتباع أوامره، ومن ثم فقد تبين أن الأحكام القضائية للمرسوم هى بمثابة دراسة حالة توضح العدالة واسعة النطاق التى يوفرها الملك[٤].

**١٩- القواعد القانونية الواردة بمرسوم حور محب:**

عمل الملك حور محب على وضع تشريع يعالج الكثير من المشكلات التى كانت سائدة قبل توليه حكم البلاد، كما عمل على وضع قواعد عملية لكيفية القيام بذلك، ويمكن القول بأن الإهتمام الرئيسى للمرسوم هو حماية الثروة والممتلكات الخاصة[٥]، ومن أهم هذه القواعد مايلى:

١- عالج المرسوم سرقة السفن المحملة بالضرائب ومصادرتها (المادة الأولى)، فوضع مجموعة إجراءات لمنع سرقة سفن النقل التى تستعمل فى تسليم الضرائب والمستحقات، أما المادة الثانية

---

**(1) Heba Mohamed: P.R, p.102.**

**(2) Tyldesley.T: P.R, p.31.**

**(٣) فى هذه الخاتمة للمرسوم كتب حورمحب( بينما أقوم بعمل معابد الألهة، فأنى أجدد ولادتى مثل الهلال متحدًا فى الحياة والدوام والرفاهية، وجسده أضاء أطراف الأرض كما يفعل قرص رع، وبهاؤه ساطع مثل بهاء رع حينما يتجلى فى موسم الفيضان، فإن حاله يبهر الأنظار، نفذوا هذه المراسيم التى أحياها جلالتى). مشار لذلك لدى: د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١٢٣.**

**(4)Alexandre A. Loktionov: Regulating Labour through Foreign Punishment? Codification and Sanction at Work in New Kingdom Egypt, International Review of Social History, 68:S31 (2023), p.38.**

**(5) Kruchten. J: Le Decret d'Horemheb, Bruxelles, 1981, p.58.**

فتشتمل على مجموعة من الإجراءات الخاصة لمساعدة ملاك السفن الذين سرقت حمولة سفنهم التى كانت مرسلة للفرعون[١].

٢- عالج المرسوم مسألة التهرب من دفع الضريبة والاستغلال فى تحصيلها، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ضد من يعوق تسليم ضرائب الحريم والقرابين الإلهية بموجب ما نصت عليه المادة الثالثة من المرسوم[٢].

٣- كذلك تم سن قانون ضد الابتزاز والفساد فى إدارة الايرادات وتحصيل الضريبة (المادة السادسة من المرسوم)، كما عاقب المرسوم على فرض الضرائب غير القانونية والاحتيال فى تقييم الضرائب والمطالبة بدفع ضرائب مرتفعة بشكل غير مبرر[٣].

٤- وضع المرسوم حماية للثروة والممتلكات الخاصة، فكان من أهم الأهداف الرئيسية للمرسوم تقرير حماية خاصة للثروة والممتلكات الخاصة ومنها[٤]:

- قانون ضد الاستيلاء على خدمات العبيد المملوكة للقطاع الخاص(المادة العاشرة).
- قانون ضد نهب المزارع بحثًا عن جلود الحيوانات (المادة الخامسة)[٥].
- قانون ضد الجمع غير القانونى للأعشاب والحبوب والخضراوات (المادة الثامنة).
- قانون ضد الاستيلاء على نبات (الكات) (المادة الرابعة).
- قانون لمنع جمع عشب (سم) بدون وجه حق (المادة السابعة).
- قانون ضد حالات أخرى من التعسف (المادة التاسعة).

٥-عالج المرسوم مجموعة من الممارسات غير القانونية التى يرتكبها المسؤلون الملكيون الذين يسيئون إستخدام سلطتهم، مثل جرائم الاستيلاء على القوارب والأخشاب المملوكة للأفراد(أى الممتلكات الخاصة)، والاستيلاء على العمال الذين يعملون فى مشاريع خاصة، فهذه الجرائم وإن

---

**(١) د. باهور لبيب، د. صوفى أبوطالب، المرجع السابق، ص٣٥.**

**(2) Heba Mohamed: P.R, P.100-101.**

**(3) Alexandre A. Loktionov: article, p.38.**

**(4) Pfluger.K: "The Edict of king Haremheb", JNES5, pp.260-268; Dodson. A: Monarchs of the Nile, 2nd edition, Cairo-New York, (2000), pp.116-117.**

**(٥) تم وضع عقوبة لمن يستولى عن جلود الحيوانات تدعى بعقوبة الحصان يتم بمقتضاها ضرب السارق ١٠٠ ضربة بالعصا وخمس جروح مختلفة، ومصادرة تلك الجلود التى استولى عليها بالسرقة. فى ذلك انظر: Kruchten. J: Op. Cit., p.83.**

كانت تتعلق بحماية وتنظيم القوى العاملة، ولكن رُصدت بشكل مباشر لمعالجة إساءة استخدام السلطة.

٦-عالج المرسوم مسألة تنظيم التجنيد الإجبارى، ومواجهة التهديد المتمثل فى قيام الجهات غير الحكومية بتنفيذ مثل هذا التجنيد لمشاريع العمل.

**٢٠- السمات المميزة لمرسوم حور محب:**

يمكن إستخلاص بعض السمات المميزة لمرسوم حور محب منها:

**أولًا:** أنه مرسوم مدنى، حيث يتميز هذا المرسوم بطابعه المدنى ويغفل جانب كبير من المراسيم الدينية.

**ثانيًا:** وضع حد لإساءة إستخدام الموظفين للسلطة تجاه الأفراد، وكفل بعض الحقوق والحريات مثل حرمة المسكن.

**ثالثًا:** أوضح هذا المرسوم حال مصر والمصريين قبل تولى حور محب للحكم ومعاناة المصريين من الظلم والاستبداد والقسوة فى المعاملة.

**رابعًا:** اهتم بالعقوبات البدنية بالمقارنة بالعقوبات المالية للتصدى للفساد والظلم، مثل تشوية الوجه وقطع الأنف والنفى إلى منطقة الحدود الشمالية.

**خامسًا:** يوفر نص المرسوم تأكيدًا رمزيًا لالتزام الفرعون بالحفاظ على النظام فى مصر الفرعونية.

**سادسًا:** أكد المرسوم على مفهوم الوظائف العامة كوسيلة لخدمة المواطنين بدلًا من التغلب عليهم وقهرهم.

**سابعًا:** أكد المرسوم على أهمية حماية وتنظيم الأرض المصرية، وكانت قوانين حور محب الجديدة فى مجملها تهدف إلى إعادة السلام والوئام إلى مصر.

## المطلب الثانى

## مدونة الملك بوكخوريس

**٢١- تمهيد:**

تُعد مدونة أو تقنين الملك بوكخوريس من أشهر المدونات القانونية فى مصر الفرعونية، والتى أشاد بها وبصاحبها الكثير من المؤرخين أمثال هيرودوت وديودور الصقلى[١]، والتى تعد دليلًا على

---

**(١) يضيف ديودور الصقلى بقوله عن الملك بوكخوريس (كان رابع المشرعين وامتاز بدهائه، فنظم جميع شئون الملك** وشرَّع **بالتفصيل فى أصول المعاملات الخاصة، وقد كان حكيمًا فى قضائه إلى حد أن كثيرًا من أحكامه ما**

انفراد الملك بسلطة التشريع باعتبارها مقصورة عليه فقط، وقد صدر هذا التشريع ليحد من حالة الفوضى والإنحلال والضعف الذى ضرب مصر القديمة منذ أواخر الأسرة العشرين بسبب تغلغل نفوذ رجال الدين، وتدخل الجيش فى الحكم، بالاضافة لتعرض البلاد لبعض الغزوات من الخارج من شعوب الهند وأوروبا[١].

وفى المقام سوف نطوف على هذه المدونة، موضحين تاريخ صدورها، ومبرررات وداوعى إصدارها، ومضونها، وأهم القواعد والأحكام القانونية التى تضمنتها، وأهم السمات المميزة لها، وذلك على النحو التالى:

**٢٢- المرحلة الزمنية لمدونة الملك بوكخوريس**

صدر هذا التقنين فى عهد الملك بوكخوريس مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين، والذى بدأ الحكم فى ٧١٨ وانتهى حكمه فى عام ٧١٢ ق٠م، واستمر العمل بهذا التشريع فى مصر حتى عام ٢١٢بعد الميلاد[٢].

وفى عام ٥٥٤ ق٠م امتدت يد الإلغاء والتعديل على هذا التشريع، حيث نقح الملك أحمس(أمازيس) أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين تشريع بكوخوريس بعدة إصلاحات تشريعية، بل وأصدر قانونًا يحمل اسمه، ولكن الملك أمرنوث (نفيريت) أعاد العمل بتشريع بكوخوريس عام ٤٠٥ق٠م بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

وتجدر الاشارة أن الاغريق قد تأثروا بتشريع بوكخوريس، حيث أطلق عليه قانون العقود (cod des contrats) وكان يطبق على المصريين دون الأغريق فى هذا العصر، فأخذ عنه المشرع الإغريقى (صولون)[٣] بعض المبادىء، مثل تحريم التنفيذ على جسم المدين، وأصبحت ذمة

---

**زال لفرط سداده مأثورًا ليومنا هذا). فى ذلك انظر: د. نبيلة محمد عبدالحليم، معالم التاريخ الحضارى والسياسى فى مصر الفرعونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة نشر، ص٢٤٥.**

**(١) لم يكن تشريع الملك بوكخوريس أول تدوين للقوانين المصرية، بل نجد أن قانون الملك تحوت إله القانون قد صدر عام ٢٤٠٠ق.م، ولكن لم يصل للباحثين شىء من هذا القانون، ومن مميزات هذا القانون أنه امتاز بالطابع الدينى، وطبَّقه الملك مينا بما له من سلطة إلهية وتشريعية. انظر: د. محمود السقا، أبحاث فى تاريخ الشرائع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٥٢، د. أحمد ابراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠٠٣، ص٣٦.**

**(٢) د. صوفى أبوطالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، المرجع السابق، ص١٣٠.**

**(٣) صدرت مجموعة قوانين صولون فى عام ٥٩٤ ق٠م عنما طالبت العامة فى أثينا بتغيير قانون دراكون نظرًا لشدة أحكامه، وتميزت هذه المجموعة بأنها لم تفرق بين طبقات الشعب، فجاءت القوانين واحدة للجميع، وأصبح**

الشخص لا جسمه هى الضمان لسداد الديون، فضلًا عن إلغاءه الديون القديمة التى أدت إلى استرقاق المدينين المعسرين[١].

وامتدت يد التأثير إلى القانون الرومانى، فقد ذهب البعض بأن واضعى قانون الألواح الأثنى عشر قد نقلوا بعض أحكام قانون بوكخوريس، إلا أن هذا الرأي لم يؤيده الكثير من شراح القانون الرومانى[٢].

**٢٣- مبررات ودواعى إصدار قانون بوكخوريس:**

عمت حالة من الفوضى والضعف والانحلال أرجاء المجتمع المصرى وذلك منذ أواخر الأسرة العشرين وذلك بسبب تغلغل نفوز رجال الدين، وتدخل الجيش فى الحكم، بالاضافة إلى تعرض البلاد لغزوات من الخارج من شعوب الهند وأوروبا، وفقدها لأملاكها فى أسيا فضلًا عن تنازع الأمراء وكهنة أمون السلطة فى الإقليم، وكانت الحكومة مصطبغة بصبغة دينية خالصة، حتى جاء الملك بوكخوريس ليقضى على تلك الفوضى ويوحد البلاد وينزع الغطاء الدينى عن البلاد[٣]، والقضاء على سلطة الأمراء ويعيد للبلاد صبغتها المدنية بعد أن قضى على سلطة وامتيازات الكهنة، وأكمل إصلاحاته بإصداره لهذه المدونة[٤].

**٢٤- أصول مدونة بوكخوريس:**

لم تصل لأيدى الباحثين والمؤرخين كامل نصوص هذه المدونة وكذلك القوانين المعدلة والمكملة لها، ورغم ذلك قدمت لنا الوثائق وكتابات قدماء المؤرخين أمثال ديودور الصقلى وهيرودت ما يُمكَّننا

---

**من حق العامة الاشتراك فى مناصب الحكم، فضلًا عن إلغاءه الديون القديمة التى أدت إلى استرقاق المدينين المعسرين، وحرم التنفيذ على جسمه. فى ذلك انظر: ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكى نجيب محمود، المجلد الثانى، الجزء الأول، ص ٢٠٩ وما بعدها.**

**(١) استمر قانون بوكخوريس نافذًا فى مصر بعد احتلال الرومان لمصر حتى تم الغاءه من قبل الإمبراطور كراكلا عام ٢١٢ بعد الميلاد، حيث أصدر قانون بمنح الجنسية الرومانية لجميع سكان الإمبراطورية الرومانية. فى ذلك انظر: د. محمد على الصافورى، المرجع السابق، ص١٦٥، د. فتحى المرصفاوى، فلسفة نظم القانون المصرى، المرجع السابق، ص٢٦٤.**

**(٢) تأثر صولون بقانون بوكخوريس ونقل هذا القانون إلى اثينا وأسماه قانون تخفيف الالتزامات، وأعفى بموجبه الأثنيين كافة من سداد الديون التى كان ضمانها شخص المدين. فى ذلك انظر: ديودور الصقلى فى مصر، المرجع السابق، ص١٤٠**

**(٣) د. محمد عبد الهادى الشقنقيرى، دروس فى تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، المكتبة الجامعية بكلية الحقوق – جامعة المنوفية، ١٩٩٤، ص١٧٥.**

**(٤) د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١١٢.**

من معرفة أصولها ونظمها والتى تأثرت إلى حد كبير بمدونة حمورابى[١]، فضلًا عما قام بوكخوريس من جمع النظم والقوانين المصرية التى كانت سائدة قبله بالإضافة إلى العادات والتقاليد العرفية، وأضاف إليهم بعض التعديلات التى تتناسب وطبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية فى فترة حكمه على شكل يعطى للدولة الصبغة المدنية ويبعد سطوة رجال الدين[٢].

وتجدر الاشارة أن مدونة بوكخوريس قد وضعت على ذات النهج والنسق لكل التشريعات التى صدرت فى مصر القديمة والسابقة عليها، وذهب البعض إلى تأثر هذه المدونة بقوانين بابل وأشور خاصة قانون حمورابى، والذى نقل عنه بعض المبادئ خاصة المتعلقة بالعقود والالتزامات، والفصل بين القواعد القانونية والتقاليد الدينية[٣].

**٢٥- أهم القواعد والأحكام القانونية بمدونة بوكخوريس:**

جاءت مدونة بوكخوريس بمجموعة من الأحكام لأحداث إصلاحات مجتمعية، بما يحقق العدالة بين أفراد المجتمع ومن أهم هذه الأحكام ما يلى:

١- الإقرار بحرية الملكية الفردية: أكدت هذه المدونةعلى حرية الملكية الفردية للشخص، فله أن يتصرف بحرية فيما يملك ويبرم كافة التصرفات القانونية من عقود والتزامات[٤].

٢- تخفيف الديون على المدين: كما عملت على تخفيف الديون وفوائدها الباهظة بحد أقصى٣٠% وذلك بالنسبة للنقود، و٣٣% بالنسبة للمحاصيل الزراعية، وألا يزيد مجموع الفوائد عن أصل الدين فى جميع الحالات[٥]، أما الدائن الذى يعجز عن تقديم سند مكتوبًا يخسر كل حقوقه أمام القضاء[٦].

---

**(١) د. محمد عبدالهادى الشقنقيرى، المرجع السابق، ص١٧٥.**

**(٢) فصلت هذه المدونة القانون عن الدين، وأعادت للدولة صبغتها المدنية بعد قضاء بوكخوريس على الفوضى التى عمت البلاد. فى ذلك انظر: د. صوفى أبوطالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، المرجع السابق، ص١١٥، د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١١٣.**

**(3) Prenine. J: Le vestauration monar chnique en Egypt aux v 111et vlle siecles av.j.c.et les reformes des bocchorios et damasis, ahdolv, 1949, p. 40.**

**(٤) كان للإعتراف بحرية الملكية الفردية أكبر الأثر عند البطالمة الذين تأثروا بهذا القانون إلى حد أن أطلقوا على هذا القانون بقانون العقود. انظر: د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١١٦.**

**(٥) د. أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، المرجع السابق، ص٦٧.**

**(٦) وليام فلندرز بيترى: الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة عبدالمنعم عبدالحكيم، وحسن جوهر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص١٦٢.**

٣- إلغاء نظام الإكراه البدنى بسبب الديون: كان عدم وفاء المدين بديونه سببًا رئيسيًا من أسباب تفشى الرق فى العالم القديم، حيث كان المدين مسؤلًا عن هذا الدين مسؤلية مالية وشخصية، فإن عجز عن سداد دينه استولى عليه الدائن، وله الحق فى التصرف فيه كيفما شاء لاستيفاء حقوقه، ذلك أن عدم الوفاء بالدين يجعل المدين رقيقًا مملوكًا للدائن، حتى صدر هذا التشريع، فألغى الرق بسبب الدين، وبالتالى انتقلت مسؤلية الشخص عن التزامه من جسمه إلى ماله[١].

٤- تمتع المرأة بالشخصية القانونية ومساوتها بالرجل: تمتعت المرأة فى ظل هذا التشريع بالشخصية القانونية الكاملة، فأكد على حقها فى الطلاق، بل وأعطى لها إمكانية تقييد حرية الزوج فى حالة إقدامه على الزواج من أخرى، فيحق للزوجة أن تشترط على زوجها بألا يتزوج من ثانية، فإن خالف ذلك يتعرض لدفع تعويض مالى تحدده المرأة، وقد يصل هذا التعويض إلى كافة أمواله.

وتجدر الإشارة أن المرأة تمتعت بالمساواة والحرية الفردية مع الرجل فى حق الإرث وحق التملك وفى إبرام التصرفات القانونية[٢]، وامتدت المساواة بين الأولاد فلا امتياز لأخ على أخيه وأصبح الجميع على قدم المساواة[٣].

**٢٦- أهم السمات المميزة لمدونة بوكخوريس:**

تميزت هذه المدونة ببعض السمات نذكر منها ما يلى:

**أولًا:** يغلب على هذه المدونة تطبيق القواعد المدنية، حيث عملت على الفصل بين الدين والقانون، وحدّت من امتيازات رجال الدين.

**ثانيًا:** اتسمت هذه المدونة بالعمومية فى التطبيق على جميع الأشخاص، حيث لم تعرف مصر مبدأ شخصية القوانين، بالإضافة إلى اتسامها بالمرونة والتطور.

**ثالثًا:** تأثرت بعض التشريعات القديمة بهذه المدونة، حيث تأثر البطالمة بها، وكذا الإمبراطورية الرومانية - تشريع صولون - وفى المقابل تأثرت هذه المدونة بقانون حمورابى خاصة فى بعض الأحكام القانونية فيما يتعلق بالعقود والالتزامات.

**رابعًا:** لم تخلو هذه المدونة من صدور قوانين جديدة بخلاف الأعراف والتقاليد القديمة والتي تم تعديلها وتنقيحها بما يتلائم مع وضع المجتمع فى هذا العصر.

---

**(١) د. محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧٥، ص١٣٣.**

**(٢) د. أحمد ابراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، المرجع السابق، ص٦٧.**

**(٣) أ. سعيدى سليم، القانون والأحوال الشخصية فى كل من مصر والعراق، بدون جهة وسنة نشر، ص٧٠.**

**خامسًا:** يمكن القول بأن هذه المدونة تمثل المرحلة النهائية من التطور الذى وصل اليه القانون الفرعوني فى عهده الأخير، والذى ظل ساريًا مع إدخال بعض التعديلات بعد مقتل بكوخوريس على يد شاباكا[1]، أحد ملوك الأسرة الخامسة والعشرين والذى قضى على الملكية الفردية وأحل محلها ملكية الأسرة، ومع ذلك ظلت لهذه المدونة باقى فى قانون أمازيس، كما ظلت سارية مع بعض التغيير خلال العصر البطلمى.

**(١) شاباكا كان من أصل نوبى حكم بعد وفاة أبيه بعنجى فى الفترة ما بين (٧١٦-٧٠٢ ق. م) وسيطر على مصر حتى بلغ طيبة ليتخذها عاصمة له بدلًا من نباتا، وشرع يفتح مصر السفلى، وخارجيًا لم يسع إلى مناهضة الأشوريين. فى ذلك انظر: أ. سعيدى سليم، المرجع السابق، ص٧٠ وما بعدها.**

## الخـاتمـة

كان نظام الحكم فى مصر الفرعونية نظامًا ملكيًا خالصًا منذ بداية عصر الملك مينا وحتى إنتهاء عصر الأسرات، وارتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعتقدات الدينية التى تصور الفرعون بأنه إله بين البشر، وبهذه الصفة فهو مالك أرض مصر، وصاحب السيادة، وجامع كافة السلطات فى يديه من تنفيذية وقضائية وتشريعية فضلًا عن السلطة الدينية فى بعض الفترات، وإن كانت ممارسته لهذه السلطات من الناحية العملية أمر عسير المنال، لذا فوض البعض فى ممارستها.

فكان الملك هو القاضى والمنفذ لقضائه، وكذلك كان المشرع الأوحد، فهو مصدر التشريع بمعناه الفنى، إذ كانت سلطة التشريع اختصاص ذاتى له، فلم تعرف مصر الفرعونية فكرة المجالس النيابية. متقيد فى سلطاته جميعها ومنها سلطته التشريعية بقيود منها القانون السارى وقواعد الدين والعدالة وفكرة الخير.

وكانت المدونات القانونية التى سنها الكثير من الملوك الفراعنة دليلًا كافيًا على معرفة مصر الفرعونية للتشريعات بالمعنى الفنى من جهة، وباستحواذ الملك على سلطة سن التشريعات وإصدارها، بما ينزوى معه قول القلة بعدم معرفة مصر الفرعونية للتشريعات القانونية بالمعنى الفنى لها.

ومن هذه المدونات القانونية التى أوردنها للتدليل على ذلك، تشريع الملك حور محب الذى يُعد أحد مؤسسى الأسرة الثامنة عشرة، والذى أصدر تشريعه لوضع حد للتجاوزات الإدارية من قبل العسكريين والمسؤلين الإداريين، بالإضافة إلى القضاء على الاضطرابات السياسية والدينية والأسرية وتعديل نظام الجرائم والعقوبات، وكان من أهم أحكام تشريعه معالجة سرقة السفن المحملة بالضرائب، ومسألة التهرب من دفع الضريبة، بالإضافة إلى سنه قوانين ضد الابتزاز والفساد وحماية الثروة والممتلكات.

وكذلك مدونة الملك بكوخوريس مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين والذى عمل على الحد من حالة الفوضى والانحلال التى ضربت مصر القديمة منذ أواخر الأسرة العشرين وذلك بسبب تغلغل نفوذ رجال الدين وتدخل الجيش فى الحكم، وأقرت هذه المدونة الكثير من الأحكام القانونية منها الاقرار بحرية الملكية الفردية، وتخفيف الديون على المدين والغاء نظام الإكراه البدنى بسبب الديون، بالإضافة إلى تمتع المرأة بالشخصية القانونية ومساواتها بالرجل... والفاحص لما جاء بهاتين المدونتين يلاحظ تغيّ الملكان مُصدرهما الصالح العام للبلاد وللشعب المصرى.

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية:


– د. أحمد ابراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبى الحقوقية، سنة ٢٠٠٣.

– د. السيد فوده، القانون الفرعونى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.

– د. باهور لبيب، د. صوفى أبوطالب، تشريع حور محب، الهيئة المصرية للكتاب،١٩٧٢.

– جون ولسون، الحضارة المصرية، ترجمة د. أحمد فخرى، مكتبة النهضة المصرية، بدون سنة نشر.

– برستد، فجر الضمير، ترجمة د. سليم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٠.

– ديودور الصقلى فى مصر، ترجمة وهيب كامل، دار المعارف، بدون سنة نشر.

– أ. سعيدى سليم، القانون والأحوال الشخصية فى كل من مصر والعراق، بدون جهة وسنة نشر.

– د. شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون، بدون جهة وسنة نشر.

– د. صوفى أبوطالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

– د. طه عوض غازى، فلسفة وتاريخ نظم القانون المصرى، بدون جهة وسنة نشر.

– د. على بدوى، التاريخ العام للقانون، بدون جهة وسنة نشر.

– د. فايز محمد حسين، تاريخ القانون، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، ٢٠١٠.

– **د. فتحى المرصفاوى:**

* القانون الفرعونى، بدون جهة وسنة نشر.

* فلسفة نظم القانون المصرى، دار الفكر العربى، ١٩٧٩.

– د. محمد على الصافورى، القانون المصرى القديم، مكتبة الولاء للطبع والتوزيع بشبين الكوم، ١٩٩٣–١٩٩٤.

– د. محمد عبدالهادى الشقنقيرى، دروس فى تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، المكتبة الجامعية بكلية الحقوق – جامعة المنوفية، ١٩٩٤.

– **د. محمود السقا:**

* أبحاث فى تاريخ الشرائع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

* تاريخ القانون المصرى، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

* فلسفة وتاريخ القانون المصرى، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

* فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربى، ١٩٧٥.
* معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى، بدون جهة وسنة نشر.
- **د. محمود سلام زناتى:**
* تاريخ القانون المصرى، دار النهضة العربية، ١٩٧٣.
* موجز تاريخ القانون المصرى، بدون جهة وسنة نشر.
- د. مصطفى صقر، مراحل تطور القانون فى مصر، بدون جهة وسنة نشر.
- د. نبيلة محمد عبدالحليم، معالم التاريخ الحضارى والسياسى فى مصر الفرعونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة نشر.
- ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكى نجيب محمود، المجلد الثانى، الجزء الأول.
- وليام فلندرز بيترى، الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة عبدالمنعم عبدالحكيم، حسن جوهر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٥.

## ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية


- Alexandre A. Loktionov: Regulating Labour through Foreign Punishment? Codification and Sanction at Work in New Kingdom Egypt, International Review of Social History, 68:S31 (2023).

- Andrea Gnirs, Haremhab Ein staatsre formator? Neue Bet rach tungen zum Haremhab, 1989.

- Aymard – Auboyer; L'Orient et la Grèce antique, paris1957.

- Booth. C: The Forgotten Pharaoh, Chalford Amberley, (2012).

- Breasted. J.H: A history of Egypt: From the earliest times to the Peson conquest; 2nd ed. London: Hodder & Stoughton, 1909.

- Bunson. M: Encyclopedia of Ancient Egypt, New York, (1991).

- Dimitri Laboury: The literature on Akhenaton and his reign is extensive. See for instan Egypt s false prophet (London 2001), Paris, city of Akhenaten and Nefertiti (London, 2012).

- Dodson. A: Monarchs of the Nile, 2nd edition, Cairo–New York, (2000).

- Heba Mohamed Omar: The royal decrees of the new kingdom, faculty of tourism and hotels, Minia University Egypt, December 2018.

- Karen Margaret (Maggie) Bryson: The reign of Horemheb history historiography and the dawn of the ramesside era, April 2018.

- Kruchten. J: Le Decret d'Horemheb, Bruxelles, (1981).

- Morschauser. S.N: The ideological basis for social justice/responsibility in ancient Egypt. In Irani, K.D. & Silver, M. (eds). Social justice in the ancient world: 101-113. Westport: Greenwood Press. 1995.

- Nicolas Johannes Van Blerk: The concept of law and justice in ancient Egypt, with specific reference to the tale of the eloquent peasant submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts with specialization in ancient languages and cultures at the university of South Africa, march 2006.

- Pfluger. K: "The Edict of king Haremheb", JNES5, pp260-268,

- Pirenne: Histoire des imstitions et du droit prive lancienne egypte t.2.

- Planiol, traite ele memntaire de droit civil, t.i.

- Prenine. J: le vestauration monar chnique en Egypt aux v 111et vlle siecles av.j.c.et les reformes des bocchorios et damasis, ahdolv, 1949.

- Shupak. N: A new source for the study of judiciary and law of ancient Egypt: The Tale of the Eloquent Peasant. JNES, 51: 1-18. 1992.

- Tyldesley. T: Judgment of the pharaohs, London, 2000.

- VerSteeg. R: Law in ancient Egypt. Durham, North Carolina: Carolina Academic Press, 2002.

- Wilson J.A: Authority and law in ancient Egypt, jaos, supplement to 40, 1954.